

عبدالغفور البقالي
المركز التربوي الجهوي بطنجة

دور البيئة في بناء إستراتيجية تعليمية وظيفية في الوسط القروي

الإستراتيجية الوظيفية وأثرها في ضبط الأهداف التعليمية والتعلمية
في الوسط القروي

إن البيئة لها قيمة حيوية في وضع وإعداد إستراتيجية تعليمية وتعلمية هادفة ومتماسكة الأسس والمرامي، لأنها توظف العلائق الطبيعية والسيكولوجية بين مختلف مكونات المحيط المستهدف. وتكون بالتالي بمثابة أداة "خلق تماسك ذاتي" (inventer sa solidarité) حسب تعبير الفيلسوف الفرنسي [André Glucksmann](#) بين الهدف أو الأهداف المتبعة والبيئة، أو بعبارة أخرى، الدفع بالفرد المكون إلى إقامة علائق حرة وبناءة مع الآخر ومع المحيط السسيوتقافي الذي يتفاعل فيه. وهذا ما يطلق عليه [Ivan Illich](#) -صاحب نظرية "المجتمع بدون مدرسة" أو "اللامدرسية" - "البهجة" (convivialité).

بسم الله الرحمن الرحيم

■ مقدمة

I = أهمية التعليم "التقليدي"

1. المحافظة على تراث أصيل
2. تكوين شرائح دعوية تعنى بتربية المجتمع من الناحية العقدية والأخلاقية
3. قدرة هذا النمط من التعليم اختراق الوسط الذي يتدخل فيه
4. استيعاب عدد لا يستهان به من المتعلمين
5. عدم احتياجه لأدوات وتجهيزات بنيتي مهمة.

II. الإستراتيجية الوظيفية (stratégie fonctionnelle) وأثرها في ضبط الأهداف التعليمية/التعلمية

في الوسط القروي

1. إشكالية تعميم التعليم وإصلاح البيئة للوسط المستهدف
2. مجال الإستراتيجية الوظيفية:
 - 1.2 التركيز على الحياة المعاشة (le vécu) للمتعلم
 - 2.2 التدرج في تعميم التعليم
 - 2.3 توفير التجهيزات الأساسية:
 - تجهيزات مادية
 - تجهيزات معرفية
 - تجهيزات ترفيهية

III. اعتماد مناهج وظيفية

1. مرامي وأهداف هذا المنهج
2. خصوصيات هذا المنهج:
 - 1.2 ربطه بواقع المتعلم وبيئته
 - 2.2 اعتماد تعليم معقلن
 - إعداد برنامج يساوي بين عنصر "الذات" وعنصر "الدخيل"
 - إعداد موارد بشرية ذات كفاءة ومهنية
 - إعداد أدوات بيداغوجية وديداكتيكية ملائمة.

■ خاتمة

■ مقدمة:

من خلال مشاركتي وتتبعي بإمعان لوقائع الندوة التربوية المنعقدة بالمركز التربوي الجهوي بطنجة ، أيام 24،25،26 ماي 1995، لمناقشة وتفعيل "التكوين وعلاقته بالتدريس في الوسط القروي. نحو إعداد بيداغوجية التدريس في الوسط القروي".

ومن خلال رصد بعض المعطيات التربوية والهيكلية والتنظيمية الرسمية التي نوقشت طوال هذه الأيام، وبالخصوص تلك التي ركز عليها أحد المتدخلين من أطر التربية الوطنية. وتعرض هذا المسئول التربوي على عينة معبرة من إقليم شفشاون، والتي تطرح بحدة المشاكل في هذه النياحة "القروية". فارتسمت في ذهني أفكار تتمحور أساسا حول دور البيئة (environnement) في تكوين الفرد والرفع من مستواه الثقافي والاجتماعي، لأن البيئة -في مفهومها الشمولي- هي التي تحدد بصفة موضوعية العلائق بين الملقن والملقن من جهة، وبين الملقن وأهداف ومحتوى النشاط التربوي من جهة أخرى.

فتبقى البيئة بهذا المفهوم ذات قيمة حيوية في وضع وإعداد استراتيجية تعليمية /تعليمية هادفة ومتماسكة الأسس والمرامي، لأنها توظف العلائق الطبيعية والسيكولوجية بين مختلف مكونات المحيط المستهدف . وتكون بالتالي بمثابة أداة "خلق تماسك الذاتي " (inventer sa solidarité) حسب تعبير الفيلسوف الفرنسي [André Glucksmann](#) بين الهدف أو الأهداف المتبعة والبيئة، أو بعبارة أخرى، الدفع بالفرد المكون إلى إقامة علائق حرة وبناءة مع الآخر ومع المحيط السسيوثقافي الذي يتفاعل فيه. وهذا ما يطلق عليه [Ivan Illich](#) -صاحب نظرية "المجتمع بدون مدرسة" أو "اللامدرسية" - "البهجة" (convivialité).

وهذه النظرية قد تبدو للوهلة الأولى تعبر عن "حتمية آلية" لأنها تخضع لنمط التربية والتعليم ومراميهما المستقبلية إلى حتمية عامل البيئة التي تحتضنهما، وتؤثر فيهما سلبا أو إيجابا، ولكنها في الحقيقة ترمي إلى إيجاد نمط تعليمي يستقي مشروعيته من هذا البعد السسيوتربوي. فالوسط القروي الذي نحن بصدد دراسته لا يمكن في كل الحالات فصله عن البيئة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، لأن هذه البيئة هي التي يجب أن تحدد المرامي والأهداف المتوخاة من كل استراتيجية تعليمية/تعليمية معقلنة. عن وضع الخطة التعليمية ينطلق إذن من معطيات الواقع النفسي والسسيوثقافي والاقتصادي والبيئي للمتعلم، لأنه هو المستهدف في عملية التعليم والتعلم.

إن إشكالية التعليم في الوسط القروي ما فتئت تعرقل -بصفة حادة- المسيرة التعليمية ببلادنا، وذلك أن وضع أسس تربوية متكاملة وهادفة ما زال -في رأيي- في طور التجارب التي لم تثمر بعد، والتي تمثل الفشل الجزئي للمخططات التربوية. وانطلاقا من هذه الفرضية، أود أن أدلي بدلوي لتبيان الأسس التي من البديهي أن تبنى عليها الإستراتيجية التعليمية المستقاة من دراسة الواقع القروي وخصوصياته الثقافية والجهوية، وعلاقاتها بالهيكل التربوي الرسمية التي تعمل جاهدة لـ "تعميم التعليم"، وربطه في آن واحد بعجلة العالم "المتمدن" ولو على حساب البيئة التي تطبق فيه هذه النماذج.

وحتى تتضح لنا هذه الفرضية، أرى لزاما إقامة مجموعة من المحاور تكون بمثابة خطوط عريضة لاستراتيجية ترشيد العملية التعليمية/التعليمية في الوسط القروي، وهي:

- المحور الأول: الاحتفاظ بالتعليم التقليدي والعمل على تطويره.
- المحور الثاني: رسم استراتيجية وظيفية محددة المعالم للتدريس في الوسط القروي.
- المحور الثالث: إعداد مناهج وبرامج ملائمة.

I. أهمية التعليم "العتيق"

يجب الاحتفاظ -أو بالأحرى- تطوير التعليم العتيق الذي يهتم بدراسة العلوم النقلية في "كتاتيب"، تتوزع غالباً على كامل التراب الوطني وذلك للأسباب التالية:

1. المحافظة على تراث أصيل
 2. تكوين شرائح ثقافية دعوية، تعنى بتربية المجتمع من الناحية العقدية و الأخلاقية.
 3. استطاعة هذا النمط من التعليم اختراق الإيجابي للوسط الذي ينمو فيه وينفاعل معه، بمعنى أن المدرس- الفقيه لا يجد كما نعلم أية صعوبة في التواصل و التعايش مع القرويين، وذلك لإمامه، بصفة تجريبية - بالظروف السيكولوجية التي لا يتميز بها القروي، وتعامله بواقعية مع المحيط السوسيوثقافي الذي يعيش داخله.
 4. استيعابه عدد لا يستهان به من المتعلمين (ففي إقليم شفشاون مثلاً حدد عدد المسجلين في الكتاتيب ما يربو على 24000 تلميذ)، وذلك تخفيفاً على المدرسة الحديثة التي لم تعد قادرة على تحمل أعباء المتدربين، وهذا راجع بصفة خاصة إلى النمو الديمغرافي الذي تتميز به بلادنا، والذي أدى إلى "تفجر دراسي" يتطلب نفقات متزايدة.
 5. لا يحتاج هذا التعليم الى تجهيزات بيداغوجية مهمة، لأنه يركز أساساً على أساليب تربية جد بسيطة، وعلى ميكانيزمات تلقائية تحدد العلاقة بين المعلم و المتعلم.
- وحتى لا نشعر المتعلمين المستفيدين من هذا النمط من التربية والتعليم، يجب أن تطور المناهج والأدوات الديدانكتيكية داخل منظومة بيئية معقلنة، وأن تمنح بالتالي نفس الامتيازات لخريجي هذا النوع من التعليم، بمعنى أن يكون وسيلة لتحقيق التكافؤ في الفرص، وليس أداة لصياغة شخصية مقهورة ومهمشة.
- هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يجب أن نعمل على توضيح أهداف ومرامي المدرسة الحديثة التي يجب أن تكون موضع احترام من طرف الوسط الذي توضع فيه، فهي بذلك ليست جسماً غريباً يزرع - بصفة قهرية- داخل القرية، ولكن هذه المؤسسة يجب أن تعمل على تحقيق الإشباع التعليمي، وربط علاقات طبيعية وواقعية مع الوسط المستهدف.

II. الإستراتيجية الوظيفية (stratégie fonctionnelle) وأثرها في ضبط الأهداف

التعليمية في الوسط القروي

من الضروري أن تأخذ هذه الإستراتيجية بعين الاعتبار اليئسة التي هي -كما ذكرنا آنفا- الركيزة الأساسية لكل خطة تربوية هادفة ووظيفية. فهي بهذا المفهوم تنبني على أساليب شاملة ومتكاملة، أي أن هذه الخطة ترمي إلى ضبط جميع أنماط التربية وتوظيفها توظيفاً يتلاءم مع الفئة المستهدفة. ولبلوغ هذه الغاية، يجب أن تراعى الدتيايمكية المرجوة في عامل التطور المبدع.

وحتى لا نهيب في تعداد مبادئ الإستراتيجية الوظيفية، لا بد من تحديد سبل الرفع من مستوى التدريس في الوسط القروي الذي مازال يعاني عدة مشاكل تعرقل الجهد التنموي المرجو تحقيقه على عدة أصعدة . ومن هذا المنطلق، أرى لزما العمل على:

1. إعادة صياغة إشكالية تعميم التعليم وإصلاح البيئة التربوية للوسط المستهدف، وخاصة تلك التي لا

مناص من توفيرها كي يصبح تعليمنا في المستوى المطلوب.

لا يخفى على أحد الجهود التي قامت وتقوم بها الأوساط المعنية لتوسيع نطاق التمدرس بوضعها خططاً تتسم في غالب الأحيان بالاستعجالية، مدعمة من طرف البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة أو من أطراف خارجية أخرى (انظر "التربية السكانية" رقم 5، ماي 1995، ص 8) لتعميم التعليم، وإيصال المعارف —ولو على حساب الكيفية والجودة اللتين يجب أن تتحكما في كل نشاط تربوي مثمر— إلى أعالي الجبال، رغم الظروف المعقدة التي تواجه هذا التحدي. ولبلوغ غاياتها سخرت هذه الأوساط الوسائل الإعلامية لتشجيع القرويين على إلحاق أولادهم بالمؤسسات التعليمية التي لا تتوفر على حد أدنى من التجهيزات البيداغوجية، وتفتقد بالتالي البنية التحتية الملائمة (للتذكير، لقد بثت الإذاعة والتلفزة فواصل دعائية في السنة ما قبل الماضية لحث سكان القرى على تسجيل أبنائهم في الأقسام المعدة لهذا الغرض)

وحتى لا تذهب هذه الجهود سدى، يجب النظر إلى هذه العملية نظرة واقعية وموضوعية، وأن لا نندفع نحو آمال غير محددة المعايير. فتعميم التعليم لا يعني البتة استيراد معارف ومضامين جاهزة (stéréotypés)، ولكن يراد به مجموعة من المفاهيم والأطروحات تبين بوضوح خصوصيات هذا التوجه، وتعمل على ربطه بمحيطه الطبيعي والسيو ثقافي والاجتماعي، وذلك لتحديد معالمه ومرامييه وأهدافه العامة والإجرائية . ولا يمكن لهاته المفاهيم أن ترى النور إلا عندما توفر لها الظروف المادية المناسبة: بناء وحدات دراسية ملائمة، تجهيز المرافق الإدارية، توفير التجهيزات الأساسية، الخ.

إن الاندفاع وراء تحقيق هدف من الأهداف التعليمية، كـ "التوسع الخطي" (expansion linéaire) في محاولة استيعاب عدد كبير من المتعلمين، لا يحقق الحد الأدنى من النتائج . يجب إذن أن تؤسس له رؤية موضوعية..، لأن المطلوب في هذه الحالة هو تحقيق الهدف، وليس إشباع نظرة متعالية للواقع . فالارتكاز على السيوديداكتيك (socio-didactique) هو آلية لا بد من الأخذ بها لبلوغ الهدف، وبالتالي يركز بصفة أساسية على المتعلم ومحيطه حتى تلبى حاجياته من جهة، ومتطلبات البيئة التي ينتمي إليها من جهة أخرى.

وهذا لن يتأتى إلا بدراسة معمقة للمحيط الثقافي والاجتماعي والاقتصادي الذي نضع له تلك الأهداف والمرامي. كما ينبغي التركيز على سلوكيات المسهدف . وإن حادت هذه الإستراتيجية عن هذه الأسس، فإن مآلها الفشل لا محالة. وهذا يتجلى في عملية تعميم التعليم المرحلية وتوحيد الأهداف والمضامين والطرائق البيداغوجية لكل من الوسطين الحضري والقروي.

إن ارتفاع عدد الوحدات الدراسية في القرى —كما يدعي البعض— لن يكون معياراً لنجاح خطة التعميم. فاستقطاب المتعلمين يجب —في رأيي— أن ينطلق من إشباع رغبات وتطلعات هذا الوسط بعينه، وبالتالي إقناعه بضرورة التعليم والتعلم بالرفع من مستواه الاجتماعي والوظيفي، وتوجيهه توجيهاً براكماتيكياً، بالعمل على توفير الوسائل الضرورية الكفيلة بإدماجه في بيئته، وليس تعليمًا يهمل شأنه، ويجعل منه أداة غير واعية في تخطيط بيئته، وتكريس واقع اجتماعي وثقافي مذبذب.

2. وليتضح لنا مجال الإستراتيجية الوظيفية، لابد من مراعاة المبادئ الآتية:

1.2. التركيز على الحياة المعاشة (le vécu) للمتعلم، بمعنى التركيز على تصورات

(représentations) التي تحدد نوعية تعامله مع بيئة غريبة عن بيئته الطبيعية والسياسي وثقافية والاقتصادية . وهذا لن يتأتى إلا بدراسة علمية لخصوصيات الوسط المستهدف (milieu ciblé).

2.2. التدرج في تعميم التعليم، وذلك برسم خطة واضحة تتع امل بموضوعية مع خصوصيات

هذا الوسط. وحتى يتسنى ربح الرهان على جميع المستويات –تلك التي ترتبط بالأهداف المعلنة- بمحتوياته ومواده ووظائفه، وتلك التي تركز على الطبيعة السيكولوجية للمستهدف، ينبغي إعادة صياغة هذه العملية، لأن التعليم في حد ذاته ليس المراد به اقتناء المعارف وحسب، بل هو أداة لإعداد الفرد إعدادا وظيفيا يمكنه من الاندماج داخل محيطه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، وارتباطه بعلاقات تواصلية مع النسيج الوطني.

3.2. توفير التجهيزات الأساسية لتمرير الخطة التعليمية. ويتم ذلك عن طريق إنجاز

تجهيزات بنوية وتجهيزات معرفية وتجهيزات ترفيهية.

أما التجهيزات البنوية فهي التي تتمثل في بناء وحدات دراسية متوفرة على المرافق الضرورية، لتحقيق الأهداف التعليمية/التعلمية في ظروف طبيعية ومثمرة، لأن هذه المرافق هي بمثابة فضاء وظيفي لتلقين المتعلم مبادئ ومعارف وأفعال تنمي قدراته العقلية والسلوكية. ويدخل في هذا الباب كل من الوسائل البيداغوجية والديداكتيكية المستعملة في تحديد المفاهيم وضبط المعرفة، والتجهيزات التكميلية الأخرى المتواجدة داخل المؤسسة التعليمية. وتتمثل التجهيزات المعرفية في إنشاء مرافق ثقافية في محيط المؤسسة الدراسية، تعنى برفع المستوى المعرفي للمتعلم وأسرته. ويتم هذا بإحداث فضاءات وثائقية تثقيفية (espaces documentaires)، تتوفر على وثائق متنوعة تكون بمثابة "التغذية الراجعة" (feed-back) تزوده بشحنات معرفية أساسية تنمي عنده "ارتكاسا" (réflexe) جيدا في اقتناء واستيعاب المعارف واستثمارها وتوظيفها، وبذلك يتم الربط التلقائي بين "المعرفة المقننة" (connaissance normative) التي يتلقاها المتعلم داخل الوحدات الدراسية، وبين "المعرفة المكتسبة" (connaissance acquise) التي تتم بطريقة تفاعلية (interactive)، لأن المتعلم في هذه الوضعية يوظف –بطريقة شبه آلية- المعارف والمهارات التي اكتسبها للتزود بمعارف أخرى أكثر شمولية لأنها تعكس بفعل إرادتي قدرته على تقييم نشاطه التعليمي/التعلمي، وبهذا يكون قد انتقل من مستوى التعليم المقنن إلى طور توسيع المدارك وربطها ربطا وظيفيا بحياته العملية، أي أنه استطاع اكتساب سلوكيات "تطبيقية" توازي بين التعليم الموجه والتعليم المكتسب، فانتقل من متعلم مطاوع إلى متعلم فعال داخل منظومة تربوية تنطلق من منهج ترمي إلى تشكيل شخصية قادرة على الاستيعاب والفعل الإرادي والإبداع.

وبهذه النقلة النوعية يتحدد نجاح أو فشل الخطة المعتمدة.

وتأتي في المرتبة الثالثة التجهيزات الترفيهية التي تعنى حسب المعطيات والمقولات التربوية بالجانب الوجداني

للمتعلم، فهي التي توفر له فضاء ثالثا يمنحه وسيلة من وسائل دعم المعارف والمهارات التي اكتسبها في الوضعيتين السالفتين الذكر. فالترفيه هنا لا يعنى فحسب بحسب المتعلم، ولكن يوفر له أنشطة موازية (activités parascolaires) تنمي فيه قدرات وملكات تجعل منه فردا قادرا على الانصهار والإبداع داخل محيطه . وتجربة "فصول التراث" (classes des patrimoines) بفرنسا ليست بالبعيدة (1980)، والتي تقوم بتحسيس المتعلم على

التعرف والتفاعل مع التراث الطبيعي والثقافي والاجتماعي، انطلاقا من بيداغوجية نوعية (pédagogie spécifique). ويكون هذا النشاط تكملة للوحدات الديدانكتيكية التي هي بمثابة قاعدة معرفية أساسية. وعلى هذا الأساس يمكن تطبيق تجربة تعليمية (expérience d'apprentissage) تركز على بيداغوجية الاكتشاف (pédagogie de la découverte) التي تجعل من المتعلم فاعلا وليس مستهلكا للمعرفة، بل منتجا داخل محيطه وبيئته

III. اعتمد مناهج وبرامج ملائمة:

1. مرامي وأهداف المنهج الوظيفي:

بعد رصد بعض الملاحظات المتعلقة بإشكالية تعميم المدرس، أريد الآن تسليط الضوء على المنهج الذي ينبغي أن تقوم عليه العملية التعليمية. وهذا المنهج — كما نعلم — يمثل حلقة مهمة في حركة الفرد المتعلم الفكرية والعملية. ينبغي إذن أن يتكيف مع البيئة التي يطبق فيها. وبهذا يمكن تقديم مضامين معرفية-سلوكية تتمحور مرامي ه وأهدافه حول التساؤلات الآتية: لماذا نعلم/نكون؟ ما هو محتوى التعليم/التكوين؟ ما هي الطرائق المتبعة؟ أين تتم عملية التعليم/التكوين؟

ولا يتم وضع مشروع تعليمي/تكويني ممنهج إلا بالإجابة العلمية على هذا التساؤل. والكل يعرف أنه بدون منهج سليم ليس ثمة سبيلا يفضي إلى تحقيق المرامي والأهداف التعليمية/التعلمية، مهما بذل من مجهود. فتحقيق الأهداف يتأتى بإعداد أدوات بيداغوجية وديداكتيكية تتلاءم مع السن الحقيقي والسن الذهني للمتعليم، وتتلاءم كذلك مع محفزاته واحتياجاته. وتبقى الإجابة على الشق الأخير من التساؤل أساسية في تحديد أبعاد المنهج، لأنه يبرز العلاقة العضوية بين المنهج والبيئة. فهذا المبدأ بوضوح وظيفية المشروع التربوي من زاوية الزمن والمدة ومكان تطبيقه.

2. خصوصيات المنهج الوظيفي :

وحتى تتضح الرؤيا أكثر، لا بد من تحديد خصوصيات هذا المنهج. إنه يركز على دعامتين أساسيتين:

- ارتباطه الوثيق ببيئة المتعلم، أي بواقعه النفسي و السوسيوثقافي والاجتماعي والاقتصادي. وهذا يعني أن الأهداف والمضامين والمناهج التعليمية ينبغي أن تنبثق من مكونات البيئة المستهدفة، حتى لا تكون هناك قطيعة بين هذه المضامين وواقع المتعلم. وهذه العلاقة تسهل العملية التعليمية وتبلور بالتالي شخصية المتعلم وتعزز هويته الثقافية والوجدانية. ففي الوسط القروي على وجه الخصوص ينبغي أن تراعى بكل موضوعية الخصوصيات التي ينفرد بها والتي تمثل —إن صح التعبير— "هوية" هذه البيئة، حتى لا نشعر المستهدف بنوع من الانحسار النفسي الذي يحدثه غالبا الفكر المستورد والمطبق حرفيا، ويعرقل بصفة أو بأخرى العملية التعليمية. وهذا ما عبر عنه ابن خلدون حين انتقد تقليد المغلوب للغالب، وهو ما نلاحظه في وضع المناهج الحالية تحت ذريعة التفتح على الآخر، وهي في الحقيقة تكرس ثقافة ورؤى الغالب، وتجعلها وسيلة للتقدم، بينما هي تصف واقعا يختلف عن واقعنا النفسي والحضاري والتعليمي. لا مناص إذن من التركيز على الذات وإعداد استراتيجية محددة تراعى فيها الدقة وسلامة المنهج.

- التركيز على إعداد فلسفة تربوية واضحة المعالم. وهذا يتحقق حسب الشروط التالية:

— إعداد برنامج يساوي بين عنصر الذات وعنصر المستورد، يعني أن الخطوط العريضة لهذا البرنامج تكمن في إقدار المتعلم على اكتشاف أصلاته والاعتزاز بها، والانفتاح على عالم آخر يحكمه المال والتقانة وتميزه صفة الاستعلاء على

الآخر. وبهذا يصبح قادرا على الارتباط بترائه الحضاري والتعامل بعقلانية مع معطيات العصر التي لا تتصادم مع مقوماته الذاتية.

- جعله برنامجا برغماتيها يجب بدقة على الأسئلة السالفة الذكر، ويضع من بين أولياته خطة تعليمية متكاملة تأخذ بعين الاعتبار البيئة التي تستجيب للحاجيات الأساسية للمتعلم، وليست خطة تركز التخلف بمعناه المادي والمعنوي. إن هذه الإستراتيجية تهدف إلى تطوير الوسط القروي تطويرا تراعى فيه أنماط تفكيره وسلوكياته، ويقوي فيه انسجامه الواعي مع بيئته والعمل على تطويرها وإخضاعها لمتطلباته. وبهذه الطريقة نمكنه من الاندماج السسيوثقافي والاقتصادي في محيطه من جهة، ومسيرة الركب الحضاري والتقني من جهة أخرى، بدون أن يفقده ذلك الانتماء إلى مجتمعه والتمسك بهويته. وهذا المزيج من الأصالة والحداثة بمفهومها العام هو في حد ذاته القاعدة التي تؤسس للسياسة التعليمية، لأن المحافظة على الذات والعمل الواعي على تطويرها هي مسؤولية المؤسسة التعليمية في الدرجة الأولى التي تركز على دعم السياسة والمجتمع المدني الواعي.

والمحافظة على الذات لا تعني بتاتا الانغلاق -أو الرجعية كما يحلو للبعض أن يسميها- ولكن التعامل بعقلانية وحسن تدبير مع المستورد من الأفكار والأساليب، أي استيعاب المخزون الحضاري الذي تسرب ويتسرب -بفعل عدة عوامل- إلى كل المجتمعات استطاع أن يصيب هذه الأخيرة بالذهول، حتى أنه في غالب الأحيان أربك مفكرها وأصبح وكأنه القيمة الأوحده لكل إصلاح وتنمية، وما عداه فهو تراجع وانحطاط وتخلف. لخلق تماسك داخل المنظومة التربوية الهادفة، لا بد من استيعاب هذا المخزون والعمل على انتقاؤه وتكييفه مع التراث الفكري والثقافي والوجداني للفئة المستهدفة.

-إعداد أطر تربوية تعمل بكفاءة ومهنية داخل هذه المنظومة، وذلك بمراجعة أهداف ومضامين وطرائق التكوين الأساسي، أي وضع خطة تكوينية تراعى فيها "المرجعية المهنية" (référentiel métier)، وجعلها تستجيب للنمط الوظيفي لتزود المتكون بمعارف ومهارات وقدرات تمكنه من فهم التركيبة السسيوثقافية للوسط القروي، والتي تستوجب من المدرس الوافد عليه التعامل حسب ميكانيزمات سلوكية وثقافية واقتصادية التي تميز هذا الوسط، فتجاهل هذه النماذج يعرض العملية التعليمية برمتها إلى الفشل، فتضيع كل الجهود وتكرس وضعية شاذة بين المدرس ومكونات هذه البيئة.

-توفير أدوات بيداغوجية (outils pédagogiques) وظيفية: لا يمكن أن نحقق الأهداف التعليمية والتعليمية للمشروع التربوي الوظيفي إلا بتوفير أدوات بيداغوجية وديداكتيكية ملائمة، فبدونها تبقى الخطة التعليمية الهادفة يعثرها الخلل والنقص. ولا أحوال تعليميا جادا لا يعتمد التقنيات الحديثة التي أصبحت تشكل عنصرا بناء في التزويد بالمعارف واكتساب السلوكيات التواصلية (comportements communicationnels) تمكن المتعلم من توطيد علاقاته بالعالم الخارجي.

■ خاتمة:

إذا لم تستطع الندوة تحقيق كل الأهداف المسطرة في برنامجها، فإنها تناولت موضوعا مهما ومصريا يتطلب من الباحثين والعاملين في الحقل التربوي العمل على وضع خطة موضوعية للتغلب على المشاكل التي يطرحها بحدة التدريس في الوسط القروي، وليس بتكريس واقع لا يرجى منه أية تنمية للمتعلم والوسط الذي يعيش فيه. فالحللول الرسمية المرتكزة أساسا على تعميم التمدريس ولو في ظروف غير ملائمة، لم تستطع إخراج القرية من عزلتها، بل يظهر جليا أنها عمقت الهوة بين العالم القروي بكل مكوناته والمدينة، وجعلته في غالب الأحيان يرفض -بطريقة أو بأخرى-

التعليم كوسيلة للاندماج في الحياة العملية، ورأى فيه عائقا يحول بينه وبين مشاغله اليومية، لأن التعليم في اعتقاده يبعد الصغار المدرسين عن العمل ويعودهم الخمول وعدم الرضا بالواقع المعاش. وهذا ما دفع بأكثر ساكنة القرية بالعزوف عن إرسال أولادهم إلى المدرسة، واكتفوا غالبا بالقدر القليل من التعليم . ونشطت بالتالي الهجرة إلى المدينة وتفاقت المشاكل الاجتماعية والاقتصادية.

هذه الوضعية هي التي ينبغي أن نضعها صوب أعيننا عذ كل إصلاح تربوي، فالقرار السياسي يجب أن ينطلق من قناعة تقوم على الدراسة والتجريب، وأن يعطى الضوء الأخضر-بدون تردد- إلى الفعاليات العلمية المخلصة لكي تضع الحلول المناسبة لمعضلة التدريس بالوسط القروي. لأنه لا يعقل أن ينصب الاهتمام بالوسط الحضري -إن كان هناك اهتمام- وتقصى القرية عن انشغالات السياسي والمفكر والمربي. فالرفع من مستوى تعليمنا القروي على وجه الخصوص يعني بالدرجة الأولى العمل على بلورة التنمية، ولكن أية تنمية؟ تنمية تركز على مقومات الذات أولا، وعلى الأساليب المستوردة ثانيا. وهذا لن يتحقق إلا بتطوير آليات تعليمنا بوضع استراتيجية وظيفية محددة الم عالم، والعمل على إنجاز مناهج وبرامج تتلاءم مع المتعلم والوسط المستهدف.